الأهداف

تمثل السيادة الغذائية حق الشعوب في تحديد سياساتهم الخاصة في الميدان الغذائي والفلاحي، وكذا في حماية وتنظيم الإنتاج، والتجارة الفلاحية الداخاية لتحقيق أهدافهم في النمو الدائم، وتقرير الحد الذي يودون فيه أن يكونوا مستقلين،[و] الحد من تكدس المنتوجات في أسواقهم.
تعتبر إذن السيادة الغذائية خيار للسياسات الفلاحية النيوليبرالية، المفروضة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، والبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي. يشير عدد كبير من المنظمات إلى هذا الإقتراح من دون فهم أو تقبل خاصة البراعة السياسية، الذي هو إنقطاع جذري مع النظام الإقتصادي الرأسمالي المسيطر.

إعادة تأكيد السيادة الغذائية.

يستعمل عدد كبير من الشخصيات السياسية، ونقابية وجمعوية مصطلح السيادة الغذائية باحثين على الجعل منه مجرد إقتراح سيادي، مرادف للإنطواء على الذات، ورفض للتبادلات والمكملات.
سيكون الملتقى مناسبة لإعادة تأكيد وبطريقة إيجابية، أن واقع النضال للإعتراف بالحق في السيادة الغذائية بجمع أربع مستويات مترابطة، سيتم نقاشهم وتحديدهم خلال أيام فيفري 2007، وتتمثل هذه المستويات الأربع، في المستوى السياسي والمستوى الإقتصادي والمستوى الإجتماعي والمستوى البيئي.
سيقوم الملتقى العالمي للسيادة الغذائية بتحديد النقاط التالية والتي حددت عام 1996 وأعيد تأكيدها عام 2001.

1- إعطاء الأولوية للإنتاج عن طريق الإستثمارات الفلاحية و العائلية للسلع للأسواق الداخلية و المحلية، حسب أنظمة إنتاج متنوعة و بيئية؛
2- السهر على أن يتلقى الفلاحين الثمن الحقيقي لمنتوجهم، لحماية الأسواق الداخلية من الواردات الرخيصة العائدة على التكدس؛

ضمان الحصول على الأرض، و الماء، و الغابات، و مناطق الصيد و إلى موارد أخرى في سبيل إعادة توزيع حقيقي؛

3- الإعتراف بدور النساء و ترقيته في إنتاج المواد الغذائية و السهر على أن يحصلن على الموارد الإنتاجية بطريقة عادلة و أن يتحكمن فيها؛

السهر على أن تتحكم المجتمعات في الموارد الإنتاجية، معارضة على تملك الشركات للأرض، والماء، والموارد الوراثية وأيضا موارد أخرى؛

4- حماية المزروعات، التي هي قاعدة الغذاء والحياة نفسها، والسهر على أن يتمكن الفلاحين من تغييرها وإستعمالها بحرية، ما يقتضي رفض الشهادات حول الحياة وتبني موقف حول الثقافات المغيرة وراثيا؛
5- إستثمار رؤوس الأموال العامة لدعم النشاطات الإنتاجية للعائلات والمجتمعات، وذلك بوضع النقاط حول إستقلالية، والمراقبة المحلية والإنتاج الغذائي للسكان والأسواق المحلية.

تعزيز بناء تقرير القوى لتحقيق السيادة الغذائية .

السيادة الغذائية إقتراح شعبي.

إن السيادة الغذائية ليست إقتراح من إصلاح قطاعي، لا يستفيد منه إلا منتجي الغذاء سواء كانوا ريفيين أو صيادين، بل بالعكس، فالسيادة الغذائية تملك إنعكاسات على جميع القطاعات الأخرى في المجتمع، بضمان أسعار محتشمة للريفيين، ستسمح لهم بالعيش في مجتمعهم وتحد من النزوح نحو المراكز الحضرية ؛
إنه إقتراح شعبي عام لن يكون الحظ في التحقق والموافقة عليها في الساحة الدولية إلا إذا كانت مساندة بنشاط من قبل قطاعات السكان الذين لا ينتجون مباشرة غذائهم. سيمنح الملتقى العالمي للسيادة

الغذائية فرصة تعزيز الحوار مع نقابات الأجراء والمنظمات الدولية للمستهلكين للإستلاء جماعيا على الإنعكاسات التي ستكون للإعتراف بالحق في السيادة الغذائية على الحصول على التغذية.

تطوير فضاءات لقاء مع حكومات مواتية مع السيادة الغذائية

إن مالي في صدد المصادقة على قانون جديد للتوجيه الفلاحي الذي يجعل من السيادة الغذائية الهدف الذي يجب تحقيقه. كما تقوم أيضا حكومات كونفيديرالية دول إفريقيا الغربية بالإشارة أكثر فأكثر وضوحا إلى السيادة الغذائية، في حين أن بلدان أخرى مثل مجموعة 33 (G33) تطور إقتراحات قريبة جدا من السيادة الغذائية من دون إستعمال المفاهيم .

إن هذه التطورات الحديثة تبين أن عددا متزايدا من الحكومات لم تعد تصدق، أن السياسات النيوليبيرالية تستطيع أن تجلب جواب للجوع والمعاناة التي تضرب طبقات، أكثر فأكثر أهمية من سكانها،وبالتالي فهي مستعدة للإنخراط في سبل جديدة.

سيسمح الملتقى العالمي للسيادة الغذائية بالتفكير في إستراتيجية أحسن، لكي تساند الحكومات بنشاط السيادة الغذائية على الساحة الدولية. الحصول على الإعتراف بالحق في السيادة الغذائية. سيكون، من بين أهداف الملتقى، تحديد إستراتيجية عالمية ومشتركة لكي يكون حق الشعوب في السيادة الغذائية معترف به كحق معين بنصيب كامل معيق للحكومات ومضمون من قبل هيئة الأمم المتحدة.